تاجُ صاحبةِ الجلالة يترنّح

نواف التميمي

كَثر الحديث في زمن كورونا عن مستقبل صناعة الصحافة في العالم، ولا سيما وقد كشف الوباء، الطبيعي عن عمق المأزق الذي تعانيه هذه الصناعة، ويمس بنيتها وموقعها الاجتماعي، بوصفها السلطة الرابعة، وبطاول مستقبلها وقدرتها على البقاء على قيد الحياة. الأسبوع الفائت، أعلنت صحيفة الغارديان البريطانية أنها تخطط لإلغاء عدد من الوظائف التحريرية والتجارية، بسبب تحوّل القراء إلى الإنترنت لتصفح الأخبار، وتراجع عائدات الإعلانات بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا. وأوضحت أن خطتها ستطاول نحو 180 وظيفة، تحريرية، وإدارية في أقسام الإعلان والتوظيف والتسويق. وقالت رئيسة التحرير، كاثرين فاينر، إن الوباء عمّق أزمات الصحيفة، مع توقعات بانخفاض الإيرادات بأكثر من 31,5 مليون دولار.

صحيح أن الأزمة الراهنة لانتشار وباء كورونا، وما فرضه من إغلاق شبه تام للنشاط الإنساني، فاقما أزمات الصحافة، وهزّ البنى الاقتصادية للمؤسسة الصحافية ووظيفتها، ما دفع صحفا نحو الإفلاس والإغلاق، أو الرضا بالخروج من المشهد الإعلامي المطبوع بشكل تام، والبقاء، على قيد الحياة الإلكترونية فقط، إلا أنه من الموضوعي عدم جعل «كوفيد 19» عَلّاقة تُلقى عليها كل أزمات الصحافة، فبعض هذه الأزمات وُلد مع الصنعة ذاتها، وعمرها من عمر المهنة، وبعضها الآخر تكاثر بفعل عوامل موضوعية مرتبطة بمتغيرات المنظومة الاتصالية/ الرقمية الجديدة، والتحوُّل في سلوك المتلقي واتجاهه نحو الإعلام الرقمي. أضف إلى ذلك ترهّل النموذج الاقتصادي التقليدي لصناعة الصحافة، المُعتمد أساسًا على إيرادات المبيعات، وعائدات الإعلانات، وفي حالات كثيرة على دعم الدولة والأحزاب السياسية، أو التمويل غير المعلن من مراكز النفوذ وجماعات الضغط.

أعادت منظمة «مراسلون بلا حدود» التي تُصدر تقريراً سنويًا يُقيّم حالة الصحافة في العالم، الأزمات التي يمر بها قطاع الصحافة وتهدّد مستقبله إلى خمسة أسباب: الأزمة البيوسياسية التي تُذكيها الأنظمة الديكتاتورية أو الاستبدادية أو الشعبوية أو القادة الطغاة، الذين يبذلون قصارى الجهود لقمع وسائل الإعلام وخنق المعلومات وفرض تصورهم الشخصي المتمثل في عالم خالٍ من التعدّدية والصحافة المستقلة، وغياب لوائح تنظيمية وأخلاقية متماشية مع العصر الرقمي وعولمة الاتصالات، ما أحدث فوضى إعلامية حقيقية، اختلطت فيها الصحافة مع أشكال أخرى من الممارسات الإعلامية مثل الدعاية والإعلان. ثم هناك تراجع الممارسة الديمقراطية في بلدان كثيرة، بما فيها الولايات المتحدة الأميركية، وما صاحب ذلك من ارتفاع منسوب العداء والكراهية ضد الصحافيين، حتى وصلت، في حالات كثيرة، إلى التصفية الجسدية. ويشير تقرير لمنظمة اليونسكو إلى زيادة بنسبة 18% في عمليات قتل الصحافيين في السنوات الخمس الماضية (2014 - 2018)، مقارنة بفترة السنوات الخمس السابقة. السبب الرابع يتعلق بتفاقم أزمة ثقة الجمهور في وسائل الإعلام المشتبه في نشرها أخباراً مشوبة بمعلومات غير موثوقة، وحسب النسخة الأخيرة من استقصاء إيديلمان تراست بارومتر، والذي يحلل مستوى ثقة الناس في المؤسسات على المستوى العالمي، أكد 57% من المستجوَبين أن وسائل الإعلام تنشر معلومات كاذبة، وأخيراً، تُرجع «مراسلون بلا حدود» السبب الخامس لأسباب الأزمة التي تواجهها صناعة الصحافة في بلدان عديدة، إلى التحوّل الرقمي المُتسارع.

في ظل تراجع المبيعات وانهيار إيرادات الإعلانات وزيادة تكاليف الإنتاج والتوزيع الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الخام، علاوة على الأسباب التي أوردتها «مراسلون بلا حدود»، اختارت مؤسسات إعلامية الإغلاق، وفضلت أخرى «العمش على العمى»، مع الصمود والبحث عن شرايين دم تحمي حياة السلطة الرابعة، كما فعلت «الغارديان» الملتزمة، بتعبير رئيسة تحريرها، بالحفاظ على مجانية القراءة في الموقع، وعدم اتباع نموذج الاشتراك المدفوع، وبدلاً من ذلك، التوسع في نموذج توفير الإيرادات من تبرعات القراء. قد تكون هناك حلول بديلة، على غرار برامج «دعم القرّاء» الذي تتحدث عنه كاثرين فاينر، آخر أمل لإنقاذ تاج صاحبة الجلالة.

لبنان في معارك مصيرية

رندة حيدر

يخوض اللبنانيون اليوم ثلاث معارك مصيرية حادّة وحامية الوطيس: الأولى مالية شرسة، بدأ ما بات يُعرف باسم «حرب المصرف»، وهو التكتل الذي يجمع مصرف لبنان والمصارف المحلية والطبقة السياسية المستفيدة منها، ومن جهة ثانية، البنك الدولي الرافض مقاربة هذا الفريق، ويؤيد خطة التعافي التي قدّمتها الحكومة الحالية، برئاسة حسان دياب، للخروج من الأزمة المالية. المعركة الثانية سياسية، لا تقل شراسةً عن الأولى، تدور بين محور الممانعة برئاسة حزب الله وحلفائه اللبنانيين المدعومين من إيران ومحور الأنظمة المتحدة وحلفائها الداخليين والخارجيين الذين يحاولون، بشتى الوسائل، حشر حزب الله، مستقلين الأزمة المعيشية الخانقة، لتحميله وحده الأزمة دون غيره، وإجباره على التنحّي جانباً. المعركة الثالثة فتحها أخيراً البطريرك الماروني، بطرس الراعي، من خلال دعوته إلى حياد لبنان، ما أثار جدلاً واسعاً بين السياسيين اللبنانيين وأحيا خلافات قديمة جديدةً بشأن هوية لبنان، والعراك آثار عداوتٍ عربية ضد لبنان، وخطابات نصر الله الهجومية ضد السعودية دفع ثمنها الآلاف اللبنانيين الذين صرفوا من أعمالهم في المملكة وفي دول الخليج جزاء هذه المعادلة، لكن مشكلة لبنان المالية ليست ناجمةً تحديداً عن الحزب.

يدفع الشعب اللبناني أيضاً أثمان معركة الولايات المتحدة ضد حزب الله، من خلال زعزعة استقراره الهش، وازدياد حدّة أجواء الاستقطاب والتناحر بين اللبنانيين. ويعيق هذا الوضع أي عملية محاسبة موضوعية لأداء الحكومة المدعومة من حزب الله، ويساهم في استغلال الحزب وحلفائه الهجمة الأميركية عليه في الداخل اللبناني، لإسكات كل أصوات الانتقاد المحقة الموجهة ضد أدائها وإخفاقاتها.

(كاتبة لبنانية)

أوهام بحث روسيا عن تسوية سورية

عمر كوش

حمل البيان الختامي للقمة الثلاثية لرعاة مسار أستانة، التي عقدت عن بعد في الأول من شهر يوليو/ تموز الجاري، إشارةً إلى أن «حل النزاع في سورية لا يمكن إلا من خلال عملية سياسية تتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي 2254، بقيادة وإستضافة السوريين، وبتسهيل من الأمم المتحدة»، مع التشديد على الدور الهام للجنة الدستورية المكلّفة بصياغة دستور سوري، والمقرّر أن تستأنف اجتماعاتها المعطّلة في جنيف أواخر الشهر المقبل (أغسطس/ آب)، ما يوحي بعودة ضامني اتفاقات أستانة وسوتشي، وخصوصاً روسيا، إلى مسار جنيف الأممي الذي شكّل عدم رغبة النظام الأسدي وداعميه بتطبيقه السبب الرئيس في تعطيله وإفشاله.

وجاء تأكيد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن بلاده تعمل بنشاط وبشكل قوي لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254، كي يضع اللقاءات التي أجراها، أخيراً، مسؤولون روس مع ممثلين للمعارضة السورية ولمجموعات وشخصيات سورية في سياق «مناقشة آليات دفع التسوية السياسية في سورية، من خلال دفع الحوار بين السوريين أنفسهم»، الأمر يرسل إشارات إلى محاولة جديدة للساسة الروس للبحث عن ممكنات تسوية في سورية، وبطرح البحث عن مخرج سياسي في سورية، وعن الثمن الذي تريده روسيا من ذلك.

وكان بعض الساسة الروس قد بدأوا، منذ مدّة، عملية إرسال رسائل متعدّدة الاتجاهات، من أجل التأكيد على بحثهم عن سبل الوصول إلى تسوية مطلوبة دولياً، وطاولت وجهة رسائلهم بشكل خاص النظام الأسدي، ومكونات المعارضة السياسية والعسكرية، والولايات المتحدة الأميركية، سواها، لكنه يصعب على سوريين كثيرين وسواهم الثقة بنيات النظام الروسي، وبإمكانية سعي ساسته إلى تسوية لا تصب في مصلحة نظام الأسد.

ويتضمّن السعي الروسي الجديد العودة إلى الحديث عن «الانتقال السياسي»، وفق القرار الأممي 2254 الذي بذل الساسة الروس جهوداً كبيرة من أجل إفراغه من محتواه، وراحوا يركّزون على العملية الدستورية، حيث صرفوا عامين في تشكيل اللجنة الدستورية، ولم تحقق اجتماعاتها التي عقدت في جنيف أي تقدّم، بسبب مماطلة ممثلي وفد النظام السوري فيها ومراوغتهم.

ويبدو أن ساسة الكرملين يريدون ملاقاة نظرائهم في البيت الأبيض، الذين قالوا علانيةً إنه لا يوجد لديهم أي اعتراض على النفوذ الروسي، وتعزيزه في سورية، بل ولا يعارضون بقاء القوات الروسية فيها، واعتراضهم الوحيد هو على الوجود الإيراني فيها، الذي يطالبون بإنهائه وإخراج كل المليشيات التابعة لنظام المالي الإيراني في سورية. وهذا يلاقي ما تقوم به إسرائيل من ضرباتٍ عسكرية للمواقع الإيرانية والمليشيات في سورية بالتنسيق مع روسيا. وبالتالي، ليس مصادفةً أن الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر في مقال له في صحيفة وول ستريت جورنال، «بوساء كورونا سوف يغير النظام العالمي إلى الأبد، فقد تكون الأضرار التي لحقها بالصحة مؤقتة، إلا أن الاضطرابات التي ألحقها قد تستمر لأجيال عديدة». ورأى أنه لا يمكن لأي دولة، وإن كانت الولايات المتحدة، أن تتغلب على الفيروس بجهد وطني محض، وأنّ التعاطي مع الضرورات المستجدّة بعد الآن ينبغي أن يصاحبه وضع رؤية وبرنامج لتعاون دولي لمواجهة الأزمة». واعتبر الفيلسوف الفرنسي إدغار موران، في حواره مع صحيفة كوريير دي بلا سيرا الإيطالية، أن تفشي فيروس كورونا مثّل تحدّياً للإيديولوجيا الكامنة التي سيطرت على الحملات الانتخابية في السنوات الأخيرة، ورفعت شعارات أنانية من قبيل «أميركا أولاً»، «فرنسا أولاً»، «الإيطاليون أولاً»، و«البرازيل قبل كل شيء» والتي قدمت صورة مشوّهة عن الإنسانية، وجعلت الأمر يبدو كما لو أن كل فرد يمثل جزيرة معزولة عن الآخرين. وقال إنه «بات من الضروري في عالم اليوم التشجيع على إيجاد نوع من الوعي المشترك بين سكان العالم، بناء على أسس إنسانية، وذلك من أجل تشجيع التعاون».

وتضعنا هذه التصريحات أمام حقيقة أن «عالم ما بعد كورونا» لن يكون كما كان قبله، حيث شكّل الوباء إطاراً جديداً للتفكير في الواقع والمستقبل، بدأت معه منظومة العلاقات الدولية تتعرّض لإعادة النظر والتقييم. وقد يكون مبكرا فهم طبيعة التغييرات، إلا أن ذلك لا يمنع من القول إنّ التفاؤل بتغيير المنظومة القيمية بشكل سريع، وعلى المدى القصير، سيكون في غير مكانه، فالرؤية التي أسس لها توماس هوبس في القرن السابع عشر، أن الدول كالإنسان، تتصرّف بأنانية، وتغلب مصلحتها على مصالح غيرها، ستبقى لها الغلبة في المنظومة القيمية للعلاقات الدولية، لكن هذا لا يمنع من القول، في الوقت نفسه، إنّ ما خلفه وباء كورونا من آثار ونتائج قد يفتح المجال لمراجعة قيم ومبادئ كثيرة تحكم العلاقات الدولية على المدين المتوسط والبعيد، خصوصاً في ظل الانقسام الذي بدا واضحاً في الغرب حول طرق مواجهة الفيروس، وكذلك تغليب حسابات المصالح وتوازنات القوى على القيم في علاقات الفواعل الدولية بعضها مع بعض، الأمر الذي أثبت فشل المنظومة القيمية الغربية التي تسيّدت النظام العالمي عقودا، فالنظام العالمي، بكلبته، ليس مجرد فواعل دولية تسعى إلى تحقيق القوة بمعزل عن الآخرين، ولكنه أيضاً يضم هياكل اجتماعية واقتصادية وقيمية جاء وباء كورونا لينبّه إلى القصور الكبير فيها، وإلى ضرورة إحداث تغيير على مستوى النظام ككل، بتناول الهياكل والقيم التي كانت سائدة في «عالم ما قبل كورونا» الذي يجب أن يختلف عن عالم ما قبله.

(كاتب سوري)

> شكّل الوباء إطاراً جديداً للتفكير في الواقع والمستقبل، فتتعرض منظومة العلاقات الدولية لإعادة النظر

كورونا في العلاقات الدولية

بشار نرش

منذ توقيع معاهدة وستفاليا عام 1648 في مدينة مونستر الألمانية، والتي أنهت حرب الثلاثين عاماً في أوروبا، حَكمت العلاقات الدولية بالمنظومة الوستفالية، بعدما وضعت أسس عصر جديد في العلاقات الدولية، مبنيّ على مبدأ سيادة الدول التي باتت الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وصبغت من ثم النظام الدولي، بقيمها التي يتقدّمها هدف الحفاظ على بقائها، وتحقيق مصالحها، وفي مقدم هذه المصالح الحفاظ على أمنها القومي الذي يختزل، في معظم الأحيان، بالجانب العسكري وأمن الحدود.

ولكن هذه المنظومة تعرّضت لمراجعة جذرية، مع مطلع تسعينيات القرن الماضي، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتراجع الأيديولوجيا السوفييتية في مقابل انتشار واسع للديمقراطية الليبرالية، وبروز ظاهرة العولمة، حيث ساد تفاؤل كبير، ولا سيّما في الغرب، بأن عهداً جديداً من الاستقرار والسلام قد حل، تخفّه عقلانية الدول الكبرى والاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات في ما بينها، غير أن هذا التفاؤل سرعان ما أخذ يتبدّد، بعدما تكشف للعالم أن التغيرات التي حدثت لا تعدو كونها طاولت القشرة السطحية للعلاقات الدولية، وفي العمق، ما زالت هذه العلاقات محكومة بجدلية القوة في ظل استمرار الدول، ولا سيما الكبرى منها، بزيادة قوتها العسكرية، ودخولها سباق تسلح محموم.

ومع انتشار وباء كورونا، وما خلفه من إصابات ووفيات ضخمة على مستوى العالم، في الدول الفقيرة والغنية، الصغيرة والكبيرة، المتخلفة والمتقدمة، بدأت تساؤلات تطرح بقوة، في ظل الأزمة المعيارية القيمية التي أحدثها انتشار الوباء: هل يمكن لهذه الجائحة أن تهيئ لظهور تغيير في منظومة العلاقات القيمية للعلاقات الدولية؟ وهل يمكن لها أن تفتح الباب أمام عالم يسوده مزيد من التعاون والجهود المشتركة لمواجهة التحدّيات والمخاطر غير التقليدية، وبالتالي تحقيق مزيد من الاستقرار؟ للإجابة عن هذا التساؤل المقتشب، يمكن الرجوع إلى تصريحات أطلقها عديدون من قادة الفكر في العالم، وتناولت هذا الموضوع وحللته. ومن ذلك، ذكر وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر في مقال له في صحيفة وول ستريت جورنال، «وباء كورونا سوف يغير النظام العالمي إلى الأبد، فقد تكون الأضرار التي ألحقها بالصحة مؤقتة، إلا أن الاضطرابات التي ألحقها قد تستمر لأجيال عديدة». ورأى أنه لا يمكن لأي دولة، وإن كانت الولايات المتحدة، أن تتغلب على الفيروس بجهد وطني محض، وأنّ التعاطي مع الضرورات المستجدّة بعد الآن ينبغي أن يصاحبه وضع رؤية وبرنامج لتعاون دولي لمواجهة الأزمة». واعتبر الفيلسوف الفرنسي إدغار موران، في حواره مع صحيفة كوريير دي بلا سيرا الإيطالية، أن تفشي فيروس كورونا مثّل تحدّياً للإيديولوجيا الكامنة التي سيطرت على الحملات الانتخابية في السنوات الأخيرة، ورفعت شعارات أنانية من قبيل «أميركا أولاً»، «فرنسا أولاً»، «الإيطاليون أولاً»، و«البرازيل قبل كل شيء» والتي قدمت صورة مشوّهة عن الإنسانية، وجعلت الأمر يبدو كما لو أن كل فرد يمثل جزيرة معزولة عن الآخرين. وقال إنه «بات من الضروري في عالم اليوم التشجيع على إيجاد نوع من الوعي المشترك بين سكان العالم، بناء على أسس إنسانية، وذلك من أجل تشجيع التعاون».

وتضعنا هذه التصريحات أمام حقيقة أن «عالم ما بعد كورونا» لن يكون كما كان قبله، حيث شكّل الوباء إطاراً جديداً للتفكير في الواقع والمستقبل، بدأت معه منظومة العلاقات الدولية تتعرّض لإعادة النظر والتقييم. وقد يكون مبكرا فهم طبيعة التغييرات، إلا أن ذلك لا يمنع من القول إنّ التفاؤل بتغيير المنظومة القيمية للعلاقات الدولية؟ وهل يمكن لها أن تفتح الباب أمام عالم يسوده مزيد من التعاون والجهود المشتركة لمواجهة التحدّيات والمخاطر غير التقليدية، وبالتالي تحقيق مزيد من الاستقرار؟ للإجابة عن هذا التساؤل المقتشب، يمكن الرجوع إلى تصريحات أطلقها عديدون من قادة الفكر في العالم، وتناولت هذا الموضوع وحللته. ومن ذلك، ذكر وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر في مقال له في صحيفة وول ستريت جورنال، «وباء كورونا سوف يغير النظام العالمي إلى الأبد، فقد تكون الأضرار التي ألحقها بالصحة مؤقتة، إلا أن الاضطرابات التي ألحقها قد تستمر لأجيال عديدة». ورأى أنه لا يمكن لأي دولة، وإن كانت الولايات المتحدة، أن تتغلب على الفيروس بجهد وطني محض، وأنّ التعاطي مع الضرورات المستجدّة بعد الآن ينبغي أن يصاحبه وضع رؤية وبرنامج لتعاون دولي لمواجهة الأزمة». واعتبر الفيلسوف الفرنسي إدغار موران، في حواره مع صحيفة كوريير دي بلا سيرا الإيطالية، أن تفشي فيروس كورونا مثّل تحدّياً للإيديولوجيا الكامنة التي سيطرت على الحملات الانتخابية في السنوات الأخيرة، ورفعت شعارات أنانية من قبيل «أميركا أولاً»، «فرنسا أولاً»، «الإيطاليون أولاً»، و«البرازيل قبل كل شيء» والتي قدمت صورة مشوّهة عن الإنسانية، وجعلت الأمر يبدو كما لو أن كل فرد يمثل جزيرة معزولة عن الآخرين. وقال إنه «بات من الضروري في عالم اليوم التشجيع على إيجاد نوع من الوعي المشترك بين سكان العالم، بناء على أسس إنسانية، وذلك من أجل تشجيع التعاون».

وتضعنا هذه التصريحات أمام حقيقة أن «عالم ما بعد كورونا» لن يكون كما كان قبله، حيث شكّل الوباء إطاراً جديداً للتفكير في الواقع والمستقبل، بدأت معه منظومة العلاقات الدولية تتعرّض لإعادة النظر والتقييم. وقد يكون مبكرا فهم طبيعة التغييرات، إلا أن ذلك لا يمنع من القول إنّ التفاؤل بتغيير المنظومة القيمية للعلاقات الدولية؟ وهل يمكن لها أن تفتح الباب أمام عالم يسوده مزيد

(كاتب سوري)

كاريكاتير عماد حجاج

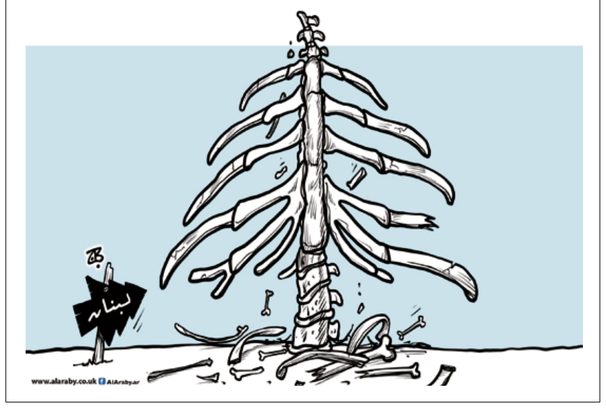

مداخل أساسية للأخلاق الاستبدادية

سيف الدين عبد الفتاح

من المهم أن نؤكد، وفقا لرؤية عبد الرحمن الكواكبي الشبكية للاستبداد، وتشابك العوامل المتعدّدة في تكريس بنيانه، وإسناد سياسات طغيانه وتدعيمها؛ أنه عند الإتيان بالعوامل والأركان الداعمة لحالة الاستبداد، من التمجّد والمال والقربة، أشار دائما إلى حضور الأبعاد الخلقية والقيمية في المسألة الاستبدادية، والوقوف على أخلاق تمثل قابليات للاستبداد؛ فالتمجّد مُفسد للأخلاق، وكذلك المال والتربية. كل هذه العناصر تتضافر في تمكين الأخلاق المواتية للحالة الاستبدادية، بما تشكله من قابليات، الظاهرة والقابلية للظاهرة من القوانين التأسيسية الحاكمة في هذا المقام؛ ولا نجد أفضل من باب الأخلاق والاستبداد ليؤكد تلك القابليات والشبكية في تكوين الظاهرة الاستبدادية «.. الاستبداد يتصرّف في أكثر الأميال الطبيعية والأخلاق الحسنة فيُضعفها، أو يُفسدها، أو يمحوها، فيجعل الإنسان يكفر بنِعَم مولاه؛ لأنه لم يملكها حقّ الملك ليحمده عليها حقّ الحمد، ويجعله حاقداً على قومه؛ لأنهم عونٌ لبلاء الاستبداد عليه، وفاقداً حبّ وطنه؛ لأنّه غير آمن على الاستقرار فيه، ويودّ لو انتقل منه، وضعيف الحبّ لعائلته؛ لأنه يعلم منهم أنّهم مثله لا يملكون التكافؤ، وقد يُضطرّون لإضرار صديقهم، بل وقتله وهم باكون. أسيرُ الاستبداد لا يملك شيئاً ليحرص على حفظه؛ لأنّه لا يملك مالاً غير معرّض للسّلب ولا شرفاً غير معرّض للإهانة، ولا يملك الجاهل منه آمالاً مستقبلية ليتبعها ويشقى كما يشقى العاقل في سبيلها». فعل الاستبداد في عالم الأخلاق والقيم أنه يقوم في أحسن الأحوال بإضعافها؛ وربما بإفسادها؛ وفي أسوأ أحواله يقوم باستئصالها ومحوها تماما من جملة ما يهدمه الاستبداد وينقضه، فالظلم لا يخرب فقط العمران ولكنه كذلك يخرب النسيج القيمي والأخلاقية له.

وفي إطار تصنيف الكواكبي الخصال، يجعلها حسنة طبيعية والثانية كمالية، والأخيرة ضمن هذه المنظومة الخصال الاعتيادية؛ هذه الخصال جميعا، وعلى تفاوت في ما بينها، تقع تحت تأثير طول الأمد، وما أسماه الألفة المديدة، فبتراكم الخلق اللئيم في مقابل الخُلق الكريم، فبدفع الاستبداد والمستبد إلى تمكين منظومة إخلاقية تكون في دعمه وإسناده وخدمته؛ وتتشاكل الخصال على شاكلته، بحيث يألف هؤلاء الظلمة والجبارون والمستبدون؛ فلا ترتيج في أفئدتهم عاطفة رحمة عند قتلهم أفرادا أو أمما لغاياتهم السياسية؛ (شمّ إنّ الدقيق يفيد أنّ الأقسام تشتبك وتشترك ويؤثر بعضها في بعض، فيصير مجموعها تحت تأثير الألفة المديدة، بحيث كلّ خصلة منها ترسخ أو تتزلزل، حسب ما يصادفها من استمرار الألفة أو انقطاعها، فالقاتل، مثلاً، لا يستنكر شنيعته في المرّة الثانية كما استقبحها في نفسه في الأولى، وهكذا يخفّ الجرم في وهمه، حتى يصل إلى درجة التلذذ بالقتل، كأنّه حقٌّ طبيعي له، كما هي الحال الجبّارين وغالب السياسيين الذين لا ترتجّ في أفئدتهم عاطفة رحمة عند قتلهم أفرادا أو أمما لغاياتهم السياسية، إهراقاً بالسيف أو إزهاقاً بالقلم، ولا فرق بين القتل بقطع الأوداج والإماتة بإبرات الشقاء غير التسريع والإبطاء»، إذا تشكل البنية القيمية التي يحاول الاستبداد والمستبدون صناعتها على اعينهم وبمعرفتهم، معتمدين في ذلك على طول الأمد واستخدام المؤسسات المتعلقة بذلك، لتوطين البيئة المواتية للاستبداد، وتطبيع البشر كقطيع يتشرّب هذه القيم الاستبدادية التي ترسخ مع مرور الزمن وطول الأمد؛ وهو ما سيشير إليه الكواكبي في أخلاق أسرى الاستبداد.

ومن أهم ما يشير إليه الكواكبي في هذا المقام الطبيعة الانقلابية للاستبداد، وكيف أنه يجعل من انقلاب القيم والمفاهيم الحياتية مرتكزا لتثبيت سلطانه وطغيانه؛ ويجعل ذلك كله عند نظم الاستبداد عملا ممنهجا وسياسة معتمدة «ربما يستريب المطالع اللبيب الذي لم يُتعب فكره في درس طبيعة الاستبداد، من أنّ الاستبداد المشؤوم قابليات والشبكية في تكوين الظاهرة الاستبدادية «.. الاستبداد يتصرّف في أكثر الأميال الطبيعية والأخلاق الحسنة فيُضعفها، أو يُفسدها، أو يمحوها، فيجعل الإنسان يكفر بنِعَم مولاه؛ لأنه لم يملكها حقّ الملك ليحمده عليها حقّ الحمد، ويجعله حاقداً على قومه؛ لأنهم عونٌ لبلاء الاستبداد عليه، وفاقداً حبّ وطنه؛ لأنّه غير آمن على الاستقرار فيه، ويودّ لو انتقل منه، وضعيف الحبّ لعائلته؛ لأنه يعلم منهم أنّهم مثله لا يملكون التكافؤ، وقد يُضطرّون لإضرار صديقهم، بل وقتله وهم باكون. أسيرُ الاستبداد لا يملك شيئاً ليحرص على حفظه؛ لأنّه لا يملك مالاً غير معرّض للسّلب ولا شرفاً غير معرّض للإهانة، ولا يملك الجاهل منه آمالاً مستقبلية ليتبعها ويشقى كما يشقى العاقل في سبيلها». فعل الاستبداد في عالم الأخلاق والقيم أنه يقوم في أحسن الأحوال بإضعافها؛ وربما بإفسادها؛ وفي أسوأ أحواله يقوم باستئصالها ومحوها تماما من جملة ما يهدمه الاستبداد وينقضه، فالظلم لا يخرب فقط العمران ولكنه كذلك يخرب النسيج القيمي والأخلاقية له.

وفي إطار تصنيف الكواكبي الخصال، يجعلها حسنة طبيعية والثانية كمالية، والأخيرة ضمن هذه المنظومة الخصال الاعتيادية؛ هذه الخصال جميعا، وعلى تفاوت في ما بينها، تقع تحت تأثير طول الأمد، وما أسماه الألفة المديدة، فبتراكم الخلق اللئيم في مقابل الخُلق الكريم، فبدفع الاستبداد والمستبد إلى تمكين منظومة إخلاقية تكون في دعمه وإسناده وخدمته؛ وتتشاكل الخصال على شاكلته، بحيث يألف هؤلاء الظلمة والجبارون والمستبدون؛ فلا ترتيج في أفئدتهم عاطفة رحمة عند قتلهم أفرادا أو أمما لغاياتهم السياسية؛ (شمّ إنّ الدقيق يفيد أنّ الأقسام تشتبك وتشترك ويؤثر بعضها في بعض، فيصير مجموعها تحت تأثير الألفة المديدة، بحيث كلّ خصلة منها ترسخ أو تتزلزل، حسب ما يصادفها من استمرار الألفة أو انقطاعها، فالقاتل، مثلاً، لا يستنكر شنيعته في المرّة الثانية كما استقبحها في نفسه في الأولى، وهكذا يخفّ الجرم في وهمه، حتى يصل إلى درجة التلذذ بالقتل، كأنّه حقٌّ طبيعي له، كما هي حال الجبّارين وغالب السياسيين الذين لا ترتجّ في أفئدتهم عاطفة رحمة عند قتلهم أفرادا أو أمما لغاياتهم السياسية، في الحالة الاستبدادية، لا بدّ لها من تأصيل وتفصيل.

(كاتب مصري)

> فعل الاستبداد في عالم الأخلاق والقيم أنه يقوم في أحسن الأحوال بإضعافها؛ وربما بإفسادها

هذا يشير إلى الحالة الانقلابية في كل نظم الحياة، خصوصا النظام القيمي والجهاز المفاهيمي، ممارسا انقلاب المعاني وإعادة وصف السلوك المواتي للحالة الاستبدادية، ضمن عملية خداع كبرى يمارسها الانقلابيون.

وكأنه يحاكي ابن خلدون، حينما انتقد الحالة التربوية والأخلاقية الناجمة عن الظلم والعسف والقهر «من كان مرباه بالعسف والقهر من المتعلمين، حمله على الكذب والخُبث؛ وهو التظاهر بغير ما في ضميره، خوفا من انبساط الأيدي بالقهر عليه، وعلّمه المكر والخديعة لذلك، وصارت له هذه عادة وخُلقا، وفسدت معاني الإنسانية التي له، من حيث الاجتماع والتمدن، وهي الحمية والمدافعة عن نفسه ومنزله، وصار عيالاً (معتمدًا) على غيره في ذلك، بل وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخلق الجميل، فينبغي للمعلم في متعلمه، والوالد في ولده ألا يستبدّا عليهما في التأديب.». إذا كان هذا قول ابن خلدون، فإن الكواكبي يقول المعنى نفسه، إلا إنه يعمّمه على البيئة الاستبدادية «.. أقلّ ما يؤثره الاستبداد في أخلاق الناس أنه يرغم حتى الأخيار منهم على الفة الرّياء والنفاق ولبس السّتئان، وإنه يعين الإشرار على إجراء غيّ نفوسهم أمنين من كل تبعة ولو أدبية، فلا اعتراض ولا انتقاد ولا افتضاح، لأنّ أكثر أعمال الأشرار تبقى مستورة، يلقي عليها الاستبداد رداء خوف الناس من تبعة الشهادة على ذي شرّ وعقبى ذكر الفاجر بما فيه».

ويواصل بتابع الكواكبي أيضا ابن خلدون، فيقوم بالنقد التاريخي للمؤرخين في مسألتين خطيرتين، حينما انحرفت مسيرة المؤرخين، وكذلك إعلاء المؤرخين لمقام المستبدين وأعوانهم؛ وربما هذا النقد العلمي والمنهجي صار أسلوبا للكواكبي، ضمن حركة نقد واسعة لعلماء الدين، وكل من ارتكب ووقع في شبهة الركون إلى الظلمة والظالمين والتبرير للمستبدّين «إنما الغريب إغفاله كثيراً من العقلاء، ومنهم جمهور المؤرّخين الذين يُسمّون الفاتحين الغالبين بالرّجال العظام، وينظرون إليهم نظر الإجلال والاحترام لمجرّد أنّهم كانوا أكثر في قتل الإنسان، وأسرفوا في تخريب العمران. ومن هذا القبيل في الغرابة إعلاء المؤرّخين قدر من جاروا من المستبدّين، وحازوا القبول والوجاهة عند الظالمين. وكذلك افتخار الأخلاق بأسلافهم المجرمين الذين كانوا من حملة الجبّارين والأشرار» .. هذه بعض الإشارات الأساسية في المسألة الإخلاقية في الحالة الاستبدادية، لا بدّ لها من تفصيل وتفصيل.

(Getty)

مَن يحتكر اليمن؟

جمانة فرحات

تتفاوت حماوة جبهات القتال بين القوات الحكومية اليمنية وتلك التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات. لكنها تبدو ثانويةً أمام معركة من نوع آخر تشتعل منذ أسابيع، سياسية الطابع، وغرضها قضم أكبر قدر من المناصب الحكومية. المفاوضات التي ترعاها السعودية بين الطرفين تتركز على تقاسم السلطة، وإن كان اتفاق الرياض المتعثر التطبيق منذ التوقيع عليه في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي أعطاها تعبيراً أكثر تلطيفاً، وسمّاها إشراك المجلس وباقي المكونات الجنوبية في السلطة. يخوض الانتقالي معركته للظفر بأكبر قدر من الوزارات والمناصب. وتقاتل الشرعية للتقليل من حجم ما يحصل عليه، والأثنان يستخدمان ورقة المكونات الجنوبية. حاولت قيادات المجلس، حتى قبل إعلان هذا الكيان، فرض نفسها ممثلا وحيدا للقضية الجنوبية، على قاعدة أن صاحب الصوت الأعلى هو صاحب الحق. وما المليونية التي دعا لها المجلس اليوم الجمعة تحت شعار «الانتقالي يمثلنا» ووسم «#الجنوب_فوض_الانتقالي» سوى مؤشرات على أن المعركة محتدمة، وأن المجلس يحتاج ورقة ضغط إضافية في مفاوضاته.

أما الشرعية فتلعب على النقيض من مخطط الانتقالي، محاولةً التركيز على عدم صحة ادّعاء الاحتكار. يستند هذا المعسكر إلى وجود عشرات المكونات الجنوبية، وأن مقاربتها للقضية الجنوبية تتباين بين تيار وآخر. شد الحبال المتواصل بين الطرفين يرجّح أن ينتهي باتفاق يحفظ ماء وجه الرياض ولو مؤقتاً. أقصى ما يطمح إليه المجلس الانتقالي أن يتحوّل إلى نسخةٍ عن الحوثيين في صنعاء. كانت الجماعة أول من عرف من أين تؤكل الكتف. وقعت اتفاق الشراكة والسلم مع الحكومة اليمنية، وسرعان ما انقلبت عليه، ووضعت يدها على مؤسسات الحكم في كل محافظة استطاعت الاستيلاء عليها. ونشأت بسببها طبقةٌ تحتكر السلطة والنفوذ والإيرادات، ولم تقدّم أي شيء لليمنيين، حتى الرواتب تحرمهم منها، واضعةً المسؤولية على الحكومة اليمنية، بذريعة نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن. لا يوجد ما يوحي بأن الوضع في المحافظات الجنوبية سيكون أفضل حالاً. يريد الانتقالي السلطة، لكنه لا يريد المسؤولية. يضغط لتعيين شخصيات يختارها في الوزارات، وفي باقي المناصب التي ستمنح له، لكنه لا يريد الاعتراف بسلطة الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته إلا شكلياً. يدّعي الانتقالي أنه نقيض الحوثيين، لكنه في الحقيقة لا يختلف عنهم كثيراً.

أما الشرعية فتلك حكاية أخرى. تستميت في الحفاظ على كل منصب، لأنها تدرك جيداً أنه يخصم من رصيدها في السلطة ويُضعفها. منذ سنوات، تتكرّر نغمة وجود مخطط لاستبدال الرئيس هادي، حتى أن افتتاحية في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية بعنوان «على الرئيس هادي الرحيل» كانت كافيةً لدق ناقوس الخطر، وإعلان حالة الاستنفار في معسكر الرئيس، من منطلق وجود مؤامرة لاستبعاده.

وإذا كانت الافتتاحية مصيبةً في التصويب على أداء هادي الضعيف وفساد فريقه، فإن استبداله في هذا الظرف قد لا يكون متاحاً. يحتاج رحيل هادي إلى تفاهماتٍ على طي المرحلة الانتقالية، الممتدة منذ انتخابه رئيساً توافقياً خلفاً لعلي عبد الله صالح في العام 2012، مع ما يعنيه

آيا صوفيا... بناء الرمزيات واستدعاؤها

أسامة أبو ارشيد

لم يهدأ الجدل بعد بشأن قرار المحكمة الإدارية العليا في تركيا، يوم الجمعة الماضي، والذي ألغى المرسوم الحكومي الصادر عام 1934، وكان تَمَّ بموجبه تحويل آيا صوفيا من مسجد إلى متحف. ومن المستبعد أن تنتهي تفاعلات هذا القرار في وقت قريب، إذ إن أمراً بهذا الحجم يختزن من الرمزيات الكثير، حيث يتداخل الديني مع القومي، والداخلي مع الخارجي، والسياسي مع الاستراتيجي، والتاريخي مع المستقبلي. بمعنى أننا نقف أمام وطأةٍ لا يمكن بحال تجاوزها وتهميشها. ومن ثَمَّ لا غرابة فيما نقلته صحيفة جمهوريت التركية، من أن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الذي وقع في يوم صدور الحكم القضائي مرسوماً يقضي بإعادة فتح آيا صوفيا للعبادة بدءاً من الجمعة المقبلة (7/24)، سيطرت عليه مشاعر غامرة، إلى درجة أنه لم يتمكّن من النوم حتى صباح اليوم التالي. وحسب الصحيفة، رأى أردوغان في القرار نهاية لحقبة من الإذلال لتركيا.

لا يهدف هذا المقال إلى محاولة تسويغ القرار ولا إدانته، ولا إلى البحث في شرعيته إسلامياً من عدمها. كما لا يهدف إلى الغوص في كل الحيثيات التاريخية، ولا إلى تتبع دقيق ومفصل لردود الفعل المحلية التركية، أو الرسمية والشعبية العربية، أو الدولية، بما في ذلك المواقف الكَنَسِيَّةِ المختلفة، فكل هذا مسجّل ومنشور. ما تسعى إليه هذه السطور هو التنبيه إلى زاوية الرمزيات والإيديولوجيات التي أظنها غابت عن كثير من النقاش الدائر في الموضوع، على الرغم من أن خطاب أردوغان عن القرار حَفِلَ باستدعاء تلك الرمزيات والإيديولوجيات التأسيسية، لا في الوعي التركي فحسب، بل وكذلك في الوعي الإسلامي، وربما في الوعي الغربي المسيحي.

لنعد إلى البدايات. في عام 532 م، أمر الإمبراطور البيزنطي، جوستنيان الأول، ببدء بناء كاتدرائية آيا صوفيا في القسطنطينية (إسطنبول اليوم)، وانتهت عام 537، وعدّت على مدى قرون أيقونة الحضارة البيزنطية والمسيحية الأرثوذكسية. وفي 1453، فتح العثمانيون القسطنطينية بقيادة السلطان محمد الثاني، والذي سيُعرف منذ ذلك الحين بالسلطان محمد الفاتح، إذ لذلك رمزية في الوعي الإسلامي السّني سيشار إليها هنا تالياً. ومباشرة، حوّل الفاتح آيا صوفيا إلى مسجد، وبقيت على هذا الحال حتى عام 1934، عندما حوّلتها حكومة مؤسس تركيا الحديثة على أنقاض السلطنة العثمانية، الراحل، مصطفى كمال أتاتورك، متحفا. ومن دون الاستغراق في التفاصيل، أراد أتاتورك من ذلك القرار أن يتقرّب إلى الغرب، وأن يعزّز الطابع العلماني للدولة، وأن يهمّش الإسلام في مناحي الحياة. ومنذ ذلك الحين، انفتق جرح في الوعي الإسلامي، تحديداً التركي منه، إلى حين صدور القرار أخيرا بإعادتها إلى مسجد، ذلك أن الأمر، مرة أخرى، متعلقٌ برمزيات، تحوّلت إلى إيديولوجيا دينية وحضارية، بأبعاد سياسية، ذات وطأة شديدة، بحيث يصعُب تصوّر إلغائها أو تهميشها.

أما خلفية الرمزيات، فمردّها مدينة القسطنطينية ذاتها، والتي كانت عاصمة بيزنطة، أو الإمبراطورية الرومانية الشرقية، والتي كانت تمثل مع فارس القوتين العظميين في الفضاء العربي، عند بعثة النبي محمد، عليه السلام، مطلع القرن السابع الميلادي. لم يطل الحال كثيراً حتى كانت الفتوحات الإسلامية تصطدم بتَيْنِكَ القوتين. ولكن، إذا كانت الإمبراطورية الفارسية انهارت أمام الجيوش الإسلامية خلال ثلاثة وعشرين عاماً، فإن بيزنطة، أو الروم، كما كان العرب يطلقون عليهم حينها، وعلى الرغم من هزائمهم الفادحة أمام المسلمين، وخسارتهم أراضي شاسعة لهم، سيبقون شوكة في خاصرتهم أكثر من ثمانية قرون، أي إلى حين دخول العثمانيين إسطنبول، والتي سيعيد الفاتح تسميتها بـ«إسلامبول»، أي مدينة الإسلام، في مغزىً لا تخطئه عين. وعلى مدى ثمانمائة عام (653 – 1453)، بدءاً من عهد الخليفة الراشدي، عثمان بن عفان، وحتى فتحها على يد العثمانيين، جرّد المسلمون إحدى عشرة حملة عسكرية لاحتلال المدينة.

من المهم أن يُشار هنا، في سياق تشكل الرمزيات، إلى أن دافع الخلفاء والأمراء والسلاطين المسلمين من محاولات فتح القسطنطينية، لم يكن محصوراً في القيمة الاستراتيجية لها، وتحييد الخطر الروماني على ثغور الدول الإسلامية المتعاقبة، فحسب، بل كان ثمَّة خلفية دينية في المشهد، مرتبطة ببشارة نبوية. ففي الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد في مسنده، أن الرسول عليه السلام، قال: «لتفتحن القسطنطينية، فلنعم الأمير أميرها، ولنعم الجيش ذلك الجيش». ومن ثمَّ فقد طمح كل خليفة وأمير وسلطان إلى أن يحظى بشرف البشارة. كما تسابق صحابة على أن يكونوا ضمن جيوش الفتح، ومن هؤلاء عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وأبو أيوب الأنصاري. وقد توفي الأخير خلال حصار المدينة عام 674، ودفن عند أسوار المدينة، وله مكانة خاصة في تركيا، منذ فتح القسطنطينية، إذ سارع الفاتح إلى بناء ضريح على قبره، وأصبح السلطان الجديد لا يقلّد سيف السلطنة إلا عنده. وبقي الحال على ذلك إلى حين اضمحلال الدولة العثمانية وانهيارها مطلع القرن الماضي.

إذاً، محاولة إغفال الخلفية السابقة الحاضرة بقوة في المشهد تقود إلى خلاصات غير دقيقةٍ وغير وافية. وهذا لا يعني أنه لا توجد خلفية قومية متماهية إلى حدٍّ كبير مع الدين، عبّر عنها تقرير صحيفة جمهوريت، المشار إليه سابقاً، أن أردوغان رأى في القرار نهاية لحقبة من الإذلال لتركيا. وأردوغان نفسه لا ينفي ذلك، وهو يشير، في خطابه، إلى سنوات احتلال الأناضول وإسطنبول (1918 – 1923)، بعد الحرب العالمية الأولى، من قوات بريطانية وفرنسية وإيطالية، والنقاش الذي دار حينها بشأن تحويل آيا صوفيا كنيسة، ومحاولة قوات فرنسية فرض ذلك، وكيف تصدّت لهم الوحدة العسكرية العثمانية المكلفة بحراسة المبنى. ولعل ما يؤكد المعطى القومي هنا تأييد أحزاب المعارضة التركية، بما فيها حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك نفسه، لقرار المحكمة الإدارية العليا، على أساس أن هذه قضية سيادية تركية بحتة. أيضاً، إطار الرمزيات لا يعني غياب حسابات سياسية وانتخابية لدى أردوغان وحزب العدالة والتنمية (الحاكم)، فغالبية الشعب التركي مؤيدة للقرار الذي لا شك سيعزّز شعبية الرئيس والحزب التي تراجعت في السنوات الأخيرة. ويمكن أن يقال الأمر نفسه عن يأس أردوغان من إمكانية دخول تركيا الاتحاد الأوروبي، ولا يمكن إنكار أن كون تركيا بلدا ذا أغلبية سكانية مسلمة أمر حاضر في حسابات بعض الأوروبيين، وإنْ لم يكن من الموضوعي اختزال الأمر في هذا البعد فقط. لكن كل ما سبق لا ينفي وطأة الرمزيات، دينياً وتاريخياً، ودورهما في تأطير رؤية أردوغان لتركيا، استراتيجياً ومستقبلياً. من لم يقتنع بذلك بعد، عليه أن يعود إلى خطاب أردوغان السابق عن آيا صوفيا، فقد حفل بتلك الرمزيات التأسيسية، دينياً وتاريخياً.

> أراد أتاتورك من قراره تحويل آيا صوفيا متحفا أن يتقرّب إلى الغرب، وأن يعزّز الطابع العلماني للدولة، وأن يهمّش الإسلام في مناحي الحياة

> حفل خطاب أردوغان عن القرار باستدعاء رمزيات وإيديولوجيات تأسيسية، لا في الوعي التركي فحسب، بل وكذلك في الوعي الإسلامي

باختصار، لا يمكن إهمال الأبعاد الدينية والتاريخية في قرار إعادة آيا صوفيا مسجداً، فأردوغان، وكبار قادة حزب العدالة والتنمية، ذوو خلفية إسلامية، وهم قد نشأوا على مثل هذه المفاهيم والقناعات. وكما يقول متخصصون في الفكر السياسي، فإن الخلط بين الخطابين، الديني والسياسي، يؤدّي إلى تقديم الخيارات السياسية المفضلة أنها الوحيدة المتاحة، كما يتم تكييفها على أنها ما يريده الخالق، ومن ثمَّ فهي ضرورية ومعيارية. وبالتالي، تصبح الإيديولوجيا، هنا، محاولة لإضفاء الشرعية على نظام سياسي معين، وخيارات سياسية معينة، عبر استخدام دلالات دينية. هذا هو بالضبط ما يجسّده أردوغان اليوم، واستدعاؤه للتاريخ الإسلامي، وتركيزه على الحقبة العثمانية، ليس من فراغ، بل هو توظيف ذكيٌّ وواعٍ للبنتين أساسيتين في مدماك مستقبل تركيا ومكانتها الاستراتيجية والاقتصادية ضمن خريطة القوى الدولية. لا يهم هنا إذا ما اتفقنا أو اختلفنا مع هذا التوظيف، وهو بالمناسبة ليس حصراً على تركيا، بل تمارسه دول غربية، الأصل أنها علمانية، كالولايات المتحدة، وروسيا نموذج آخر. هذا موضوع آخر. يبقى السؤال، أين العرب من بناء الرمزيات واستدعائها، وأي مستقبلٍ يبحثون عنه وهم قابعون في هامش التاريخ؟

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

الجزائر والأزمة الليبية: تجليات الخط الأحمر والأمن القومي

محمد سي بشير

يمتعض بعضهم، في أثناء اللّقاءات الإعلامية، من ترديد مقولة أنّ الجزائر تقف على مسافة واحدة من فرقاء الأزمة الليبية، ويظن أنّ ذلك ترجمة للرؤية السلبية، غير القادرة على حسم الموقف، على غرار ما قامت به مصر، مثلا، زعموا، عندما أعلنت أنّها، الآن، تملك الشّرعية الدُّولية للتدخّل في ليبيا، إذا تمّ تجاوز خط سرت – الجفرة، أو ما تقوم به الإمارات من تمويل تدفّق الأسلحة، أو ترحيل المرتزقة للقتال في ليبيا، بل يذكرون، أيضا، أنّ أنقرة حزمت أمرها، وتساعد ليبيا عسكريا، للحفاظ على مصالح لها في شرق المتوسّط، على أثر توقيع تفاهماتٍ، بعضها أمني – دفاعي، وبعضها الآخر لترسيم الحدود البحرية.

تلك الحجج التي يرافع بها إعلاميو بعض القنوات، عندما تذكّرهم باستعداد الجزائر لبذل أقصى الجهد، قصد جمع الليبيين في الجزائر للتّفاوض، بدلا من لغة السّلاح والرّضوخ لمنطق الفاعلين الذين يريدون إيصال ليبيا إلى الصومالة أو، على أقلّ تقدير، تقسيمها بعد إرغامها على سيناريو النّفط مقابل الغذاء الذي أدخل العراق في أزمة إنسانية، دفع ثمنها زهاء مليونين من الضّحايا. يضيفون، للتّدليل على أنّ ما يقولونه صحيح، أنّ منطق الحجج الجزائرية، في إدارة الأزمة، هو مجرد طنطنة دبلوماسية، غرضها، كما قال أحدُهم، التّغطية على مشكلات داخلية جزائرية، ليس إلا، بل يتحجّجون، من ناحية أخرى، بأنّ الجزائر تساوي، في منطقها هذا، بين اللادولة، في إشارة إلى ما يصفونها بمليشيات طرابلس، والدّولة التي يريدون بها كيانات بنغازي (الجيش وجزء من البرلمان).

نحتاج، للإجابة على كلّ تلك الحجج، إلى التّذكير بأنّ الجزائر تتقاسم مع ليبيا قرابة ألف كيلومتر من الحدود كما تتقاسم معها، نتيجة لذلك، مصير الاستقرار. وبالتالي، فإنّها في حاجة إلى موقف حقيقي، لا يلفّه أيّ لبس، قاعدته عدم التدخّل في شؤون الليبيين، بأيّ وسيلة كانت. وهذا يدفع، هنا، إلى شرح معاني مقولة أنّ الجزائر تقف على مسافة واحدة من الجميع في ليبيا، ومن ثم، نصل إلى المعنى الحقيقي للأمن القومي الجزائري وعلاقته بما يجري في ليبيا، منذ 2011. عندما تقول الجزائر إنّها تقف على مسافة واحدة من الليبيين جميعهم، فهي، هنا، تذكّرهم بأنّها لم تنصر أحدا على أحد، كما أنّها حاولت التّواصل مع الجميع، بالرّغم من أنّها تعترف، على غرار العالم كله، إلاّ من شذّ من فاعلين في الجوار، الإقليم وفي العالم، بشرعية حكومة الوفاق الوطني من دون أن تنسى أنّ ثمّة جزءا من الشرعية متفرّقا بين قسمين من البرلمان اللّيبي، حيث بقيت متواصلة مع رئيس البرلمان في طبرق، عقيلة صالح، بل استقبلته في الجزائر، مرّات. كما زار مسؤولون في الحكومات المتعاقبة، في الجزائر، خصوصا منذ مجيء الرّئيس عبد المجيد تبّون، نهاية 2019، إلى سدة الحكم، طرابلس وبنغازي، بقصد الاستماع إلى وجهات نظر الليبيين، وتذكيرهم بوجوب الرّضوخ لمنطق السياسة، على الدّوام، لانتخاب مؤسّسات سياسية جديدة والاتفاق على دستور يرضى كلُّ الليبيين، وتكون ممثّلة لهم جميعا، في أقاليم البلاد الثلاثة، وفق توازن قبلي يشرفون على رسم معالمه، بعد إقرار نصّ عقد اجتماعي لدولة ليبية حديثة.

تنطلق الجزائر، في موقفها هذا، من منطلق معرفتها بأنثربولوجيا المجتمع الليبي القبلي، في المقام الأوّل، وهو مدخل هام استطاعت الجزائر أن تستوعبه، لتجعل منه فاعلا اجتماعيا يحفظ لليبيا وحدتها الحيوية بالنسبة للجزائر، وللمغرب العربي كلّه. وربما لا يدري الفاعلون الآخرون أنّ للجزائر ارتباطات اجتماعية وتاريخية مع المجتمع الليبي، تدفعها إلى القول إنّها أفضل من يعرف مكوناته ومكونات الدولة الليبية. وذلك كله من ركائز الزعم الجزائري، الموافق للواقع، أنها تحرص على مصالح ليبيا موحدة، وبارتباطات إقليمية ودولية في إطار السيادة والأمن، لها وللجوار والإقليم، على حدّ سواء.

وللتّدليل على قوّة الموقف الجزائري، في هذه النّقطة بالذّات، يمكن الرّجوع إلى تصريحات رئيس حكومة الوفاق، فائز السرّاج وعقيلة صالح، وكلاهما يؤكّدان، بملء الفم، أنّ السعي هو إلى الحلّ السياسي تماما، كما تذكّر بذلك فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، الولايات المتحدة وروسيا. وهؤلاء الفاعلون الحقيقيون المؤيدون للموقف الجزائري، لأنه الموقف الذي يحول دون الصومالة، أي تهديم الدّولة وإيجاد ظروف عدم الاستقرار التي تجلب للمنطقة بقايا الإرهاب، خصوصا أن ثمة ارتباطا جغرافيا مع منطقة السّاحل القريبة من الفشل، من جرّاء التّعامل الأمني - العسكري الفرنسي معها، منذ تدخّلها، في العام 2012، وتوالي الهزائم، سيما في الحدود بين مالي والنيجر وبوركينافاسو.

هناك حجّة مساواة الجزائر بين اللادولة، أي حكومة الوفاق الوطني، التي تحكم، من طرابلس، الغرب الليبي، وتحوز الشّرعية الدولية، وكياني بنغازي (خليفة حفتر وجزء من البرلمان)، وهي حجة ضعيفة، لأنّ في طرابلس سفارات أعضاء دائمين في مجلس الأمن، وكلهم يتعاملون مع حكومة السراج، ويعتبرونها فاعلا أساسيا في إطار الأزمة الليبية، ما دفعهم إلى دعوتها إلى مؤتمر برلين، وقبول أن يكون ممثل ليبيا في الأمم المتحدة من حكومة الوفاق، بل أن يخول لممثل السراج التحدث باسم الدولة الليبية، أخيرا، في اجتماع طارئ لجامعة الدول العربية، كان مخصصا للأزمة الليبية وللمعارك التي شهدت أخيرا توالي هزائم الماريشال حفتر، على الرغم من العتاد والمرتزقة وغيره مما استطاع فاعلون، بعينهم، توفير ذلك كله له.

يمكن الاحتجاج، أيضا، بأنّ منطق اللادولة الذي اضطلع فاعلون يناصرون، اليوم، حفتر، بنشره في لبوس الثورات المضادة، هو المنطق الذي يُراد لليبيا أن تدخل فيه، إذا تمّ تقسيمها أو استمرّ استفحالُ الأزمة وعسكرتها، بدلا من تمكين الجزائر، بمنطقها السياسي، من جمع الليبيين على طاولة واحدة، لرسم مسار حلّ سياسي يرسم مستقبل بلادهم، لتكون جسرا لبديل آخر لسورية واليمن وتجارب أخرى للربيع العربي، حاول هؤلاء إفشالها بشتى الوسائل، ومنها الحرب النفسية التي تشنّ، بمثل تلك الحجج، ضدّ الجزائر ومبادراتها، لصنع مشهد آخر على حدودها، أي هي من تملك الشرعية في «التدخّل السّلمي»، لإبراز قدرة أحفاد عمر المختار على التغلّب على الحرب ومآلاتها، ودحر من يريد الاستحواذ على نفط ليبيا، سواء في آبارها المستغلّة أو في عرض البحر، في شرق المتوسّط، برسم حدودٍ بحريةٍ تكون لليبيا، بوضعها الحالي، الخاسر لثرواتها، هناك.

بالنسبة لإشكالية الأمن القومي الجزائري، هل يكمن تحقيقه في مناصرة جميع الليبيين والوقوف على مسافة واحدة منهم أو الانتصار لفصيل، دون آخر؟ الإجابة المنطقية، بعد إيراد الحجج السّابقة، هي عين الأمن القومي الجزائري الذي لا يمكن الحفاظ عليه، في ليبيا أو في السّاحل، ونحن نعيش منطق التّدخل الأجنبي الذي ينخرط في صراعات مصلحية، ولا يريد لثنائية الأمن والسّيادة أن تكون قاطرةً للتنمية إلاّ بالعمل، من خلال العوامل الارتباطية التاريخية والاجتماعية، التي تقوّي الموقف الجزائري، لرسم معالم الحلول لمعضلات الأمن والاستقرار في غرب المتوسّط وفي المنطقة الساحلية – الصحراوية، كون هذه تشكّل العمق الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري، وبعده الطبيعي الأمن القومي المغاربي، لتكون الحلول ليبية - ليبية، وفي إطار مغاربي، حصريا، من دون تمكين أي من الفاعلين الآخرين، أيّا كانت أشكال خطوطهم الحمراء، من اللّعب على أوتار الصراع وتفصيلاته، للوصول إلى تحقيق مآربهم التي ترفضها الجزائر، باسم كلّ ذلك كله، وتضع له خريطة طريق تناسب أمنها القومي بكل أبعاده، حقيقة لا مجازا، وهو عين المصلحة الخالصة، أيضا وعلى كلّ المستويات.

> مما يضمن الأمن القومي الجزائري، بصفة أكيدة، أن تبقى ليبيا موحدة، وألا تنخرط القبائل في حرب أهلية

> للجزائر ارتباطات اجتماعية وتاريخية مع المجتمع الليبي، تدفعها إلى القول إنّها أفضل من يعرف مكوناته

الإشكالية الأخرى التي تضمن الأمن القومي الجزائري، بصفة أكيدة، هي أن تبقى ليبيا موحدة، وألا تنخرط القبائل في حرب أهلية. كما يضمن ذلك الأمن القومي دخول الليبيين في مسار حوار/ تفاوض، ينتهي إلى حل الصراع وصنع سلام دائم، يكون مقدمة لدور قادم في إطار منظومة مغاربية، تؤسس لانبعاث الاتحاد التكاملي بمقوماتٍ تجعل من المغرب العربي فاعلا مستقبليا يملك إرادة قراراته، ويمنع انخراط فاعلين، من خارجه، ومن خارج عمقه الاستراتيجي، الممتد من غرب المتوسط إلى المنطقة الساحلية - الصحراوية، في قضاياه، كما يجري، حاليا، من بعض من ليس لهم مصلحة في ليبيا، إلاّ لتحقيق ما تم تجسيده في اليمن أو سورية، محاولة للإسهام في صنع مشهد الصومالة أو زوال الدولة، وما للأمر من تداعيات نراها، ماثلة، أمام أعيننا وعلى الأصعدة كافة.

هذا ما يدعو الجزائر إلى حسم موقفها بتهيئة الأجواء لحل سياسي سعت، بكل جهدها، إلى إقناع الأطراف الفاعلة في الشأن الليبي، فرنسا وإيطاليا، إضافة إلى مصر وتونس، ولم تشأ أن تضع مرجعيات اتفاق الصخيرات ولا مخرجات مؤتمر برلين بعيدا عن تصورها للحل. ولكن، في ذلك كله، تؤكّد، دوما، على خطورة ما تقوم به من تمتعض من إدراك الجزائر صورة الحل، كما تمتعض من إمكانية أن تصل إلى إقناع الليبيين من المجيء إلى الجزائر، على أساس تصور لحل مستقبلي، قال عنه الرئيس تبّون إنّه ممكن التحقّق، إذا انتفى التدخّل السيئ، وتدفّق السلاح، وإذا شاعت، بين الجميع، مصلحة تجسيد الحلّ السياسي الذي يحول دون وجود صومال حقيقية على بعد أميال من الشواطئ الجنوبية للاتحاد الأوروبي، وتزيد من فضاء انتشار الإرهاب في منطقة جغرافية صعبة، قد تصل مساحتها إلى 15 مليون كيلو متر مربع، بل ويمكن أن تؤدّي إلى مخاطر/ تهديدات تطاول المغرب العربي والساحل برمّته.

(كاتب وأستاذ جامعي جزائري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads